

ملخص تنفيذي

بنحو ٢٩,٤٪ إلى ٩٨,١ مليار جنيه. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٤٧٪ إلى ٥١,٥ مليار جنيه.

فقد ارتفعت حصيللة الضرائب على الدخل بـ ٥٣,٦٪ إلى ٤٨,٥ مليار جنيه. كما سجلت الضرائب على السلع والخدمات زيادة خلال العام قدرها ٩,٦٪ لتصل إلى ٣٤,٥ مليار جنيه. وكذلك ارتفعت حصيللة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٢٣,٥٪ لتبلغ ٩,٦ مليار جنيه. وذلك في ضوء تسارع معدلات نمو النشاط الإقتصادي والزيادة الكبيرة في حجم الواردات.

وعلى جانب الإستخدامات. فقد بلغ إجمالي الإنفاق العام خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٢٠٤,٥ مليار جنيه (٣٣,١٪ من الناتج المحلي) مقابل ١٦٢ مليار جنيه (٣٠٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. فقد ارتفعت الأجور والمرتبات بنسبة ١٠,٥٪ إلى ٤٥,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقابل ٤١,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. كما ارتفعت مدفوعات الفوائد بنحو ١٢,١٪ لتصل إلى ٣٦,٧ مليار جنيه. وأخيراً، بلغت قيمة حيازة الأصول غير المالية (الإستثمارات) ١٩,٧ مليار جنيه.

كما توضح مؤشرات المالية العامة لقطاع الحكومة العامة^٤ للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ انخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي لتسجل ٨٪ مقارنة بـ ٨,٩٪ في العام السابق. كما انخفضت نسبة العجز الأولى لتحقيق نحو ٢,٤٪ من الناتج المحلي مقابل ٣,٣٪ من الناتج المحلي في العام السابق.

وتؤكد بيانات الموازنة العامة للفترة يوليو- نوفمبر ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إستمرار حسن المؤشرات المالية، حيث حقق الميزان الكلي عجزاً قدره ٧ مليار جنيه (١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل عجز بلغ ١١,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي (١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما حقق الميزان الأولى فائضاً خلال الفترة يوليو-نوفمبر من العام المالي الجاري يقدر بنحو ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعجز قدره ٠,٤٪ من الناتج المحلي خلال نفس الفترة من العام الماضي.

أفادت إحصاءات الحسابات القومية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وجود ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالتقديرات السابقة. وذلك بعد تضمين الصادرات من الغاز الطبيعي المسال في الإحصاءات. وعلى إثر ذلك. تم تعديل بيان حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بالأسعار الجارية إلى ٦١٧,٧ مليار جنيه ارتفاعاً من التقديرات السابقة والتي تبلغ ٥٩٣ مليار جنيه. كما تم تعديل بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بالارتفاع أيضاً ولكن بشكل محدود. ويعرض القسمين الأول والثاني من هذا التقرير تفاصيل بيانات الناتج المحلي الإجمالي بعد تحديثها. وقد تم مراجعة جميع المؤشرات المرتبطة بالناتج المحلي والتي يشملها التقرير وذلك وفقاً للبيانات المحدثة.

وقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٦,٨٪ وفقاً للبيانات المعدلة مقارنة بـ ٥,٨٪ في التقديرات السابقة. ومقارنة بـ ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. وفي الوقت نفسه، فإنه لم يصدر بعد تعديلاً لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ في ضوء المراجعات السابق الإشارة إليها. ووفقاً لسلسلة البيانات القديمة كان من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ نحو ٦,٩٪ ولكن من المنتظر مراجعة هذه التقديرات في ضوء حجم وقيمة صادرات الغاز الطبيعي المسال المتوقعة.

كما تشير بيانات الربع الأول للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (بعوامل الإنتاج) بـ ٧,١٪ مقارنة بـ ٦,٢٪ خلال يوليو - سبتمبر ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وجدير بالذكر أن كل من قطاعات الغاز الطبيعي (٤,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي. معدل نمو حقيقي (١٧,٦٪) التشييد والبناء (٤,٧٪ من الناتج المحلي. معدل نمو حقيقي (١٥,٢٪) قناة السويس (٣,٥٪ من الناتج المحلي. معدل نمو حقيقي (١٤,٢٪) والاتصالات (٢,٣٪ من الناتج المحلي. معدل نمو حقيقي (١٢,٥٪) كانت بمثابة القوة الدافعة للنمو الإقتصادي خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى تعكس البيانات المبدئية لقطاع الموازنة العامة^١ للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ انخفاض العجز الكلي إلى ٤٩ مليار جنيه أو حوالي ٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٩,٦٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. كما إنخفض العجز الأولى^٣ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٤٠٪ ليصل إلى ٢٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. فعلى جانب الموارد. ارتفعت جملة الإيرادات والمنح بنسبة ٣٥٪ إلى ١٤٩ مليار جنيه. حيث ارتفعت جملة الإيرادات

١ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، و الهيئات الخدمية العامة.

٢ الإيرادات الحكومية ناقص المصروفات وصافي حيازة الأصول المالية.

٣ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.

٤ يشمل المعاملات المالية لكل من قطاعات الموازنة العامة، وبنك الإستثمار القومي، وصناديق المعاشات والتأمينات، ومع مراعاة استبعاد كافة المعاملات البيئية للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.

ويرجع ذلك إلى إرتفاع إجمالي الإيرادات بمعدلات مرتفعة بلغت ما يقرب من ٤٢٪ لتصل إلى ٥٧ مليار جنيه. حيث إرتفعت الحصيلة من الضرائب بنحو ٢١,٣٪ إلى ٣٠,٣ مليار جنيه في ظل نمو النشاط الإقتصادي. كما إرتفعت حصيلة الإيرادات الأخرى ٧٩,٦٪ لتصل إلى ٢٦,٦ مليار جنيه مقابل ١٤,٨ مليار جنيه خلال يوليو - نوفمبر ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وذلك نتيجة تحصيل إيراد إستثنائي بمبلغ ١٥,٨ مليار جنيه مقابل بيع رخصة المحمول الثالثة. مقارنة بقيمة قدرها ٤,٧ مليار جنيه كانت مقدره عند إعداد موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى. إرتفعت جملة المصروفات بنسبة ١٨,٥٪ خلال فترة المتابعة لتبلغ ٦١ مليار جنيه (٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٥١,٤ مليار جنيه (٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نفس الفترة عن العام السابق. وتعكس هذه الزيادة ارتفاع الأجور المدفوعة بنسبة ١٤,٤٪ لتصل إلى ٢٠,٩ مليار جنيه بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في مدفوعات الفوائد بنسبة ٧٠,١٪ لتصل إلى ١٥,٤ مليار جنيه^٥. أما عن المصروفات الأخرى فقد إرتفعت بمعدل أقل نسبياً بنسبة ٩,٣٪ لتصل إلى ٧,٧ مليار جنيه. وعلى العكس. فقد إنخفضت مدفوعات باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنسبة ١٧,٥٪ لتصل إلى ٧,٩ مليار جنيه. ويرجع ذلك الانخفاض بصفة أساسية إلى انخفاض مدفوعات المزايا الاجتماعية بنسبة ٧٣,٤٪ لتصل إلى ١,٣ مليار جنيه في حين إرتفعت مدفوعات الدعم بنسبة ٥٢,٥٪ محققة ٥,٦ مليار جنيه إلا أن هذا الارتفاع له أثر محدود على إجمالي باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

وعلى الرغم من إرتفاع أرصدة الدين العام. إلا إنها مازالت تحت السيطرة إلى حد كبير. هذا ومن المتوقع أن تتحسن مؤشرات وأرصدة المديونية العامة بشكل ملحوظ وذلك في ضوء تنفيذ برنامج الإصلاح المالي المعد والمعلن من قبل وزارة المالية والذي يستهدف خفض نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي إلى النصف في المدى المتوسط.

وتوضح الإحصائيات الخاصة بالدين الداخلي^٦ ارتفاع صافي المديونية الداخلية لقطاع الحكومة المركزية إلى ٣٧٤ مليار جنيه (٦٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك في مارس ٢٠٠٦. مقارنة بمديونية قدرها ٣٣٣,٣ مليار جنيه (٦١,٩٪ من الناتج المحلي) في مارس ٢٠٠٥.

وعلى جانب المديونية الخارجية. فقد انخفض إجمالي رصيد الدين الخارجي بنحو ٢,٤٪ إلى ما يعادل ٢٨,٩ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٦ (٢٥٪ من الناتج المحلي) وذلك مقارنة بـ ٢٩,٦ مليار دولار (٣١,١٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات حجم وهيكل المديونية الخارجية تتسم بالأمان والاستقرار نتيجة محدودية الديون قصيرة الأجل والتي تقدر بـ ١,٦ مليار دولار (٥,٧٪) فقط من إجمالي الدين الخارجي. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي^٧ بلغ نحو ١١,٤ مليار دولار (٣٩,٤٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٦.

وعلى صعيد التطورات النقدية. فقد إنخفضت جملة السيولة المحلية خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٦

بنحو ٠,٣٪ لتصل إلى ٥٨٧,٣ مليار جنيه. وهو الانخفاض الأول منذ يناير ٢٠٠٠. في نفس الوقت بلغ معدل نمو السيولة المحلية خلال العام المنتهى في نوفمبر ٢٠٠٦ نحو ١٣,٢٪. وذلك نتيجة إرتفاع أشباه النقود بنسبة ١٢٪ لتبلغ ٤٦٩,٧ مليار جنيه. كما حقق المعروض النقدي نسبة نمو ١٨,١٪ ليصل إلى ١١٧,٧ مليار جنيه. وفي المقابل إرتفع حجم صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي في نهاية نوفمبر ٢٠٠٦ بنسبة ٦٦,٣٪ إلى ١٨٠,٢ مليار جنيه. كما إرتفع صافي الإحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي بنسبة ١٧,٤٪ ليبلغ ٢٤,٩ مليار دولار. وعلى العكس إنخفض معدل نمو صافي الأصول المحلية بنسبة ٠,٨٪ إلى ٤٠٧,٢ مليار جنيه خلال العام المنتهى في نوفمبر ٢٠٠٦. مدفوعة بانخفاض صافي المطلوبات من قطاع الأعمال العام بنسبة ١٣,٤٪ إلى ٣٥,٢ مليار جنيه. هذا بالإضافة إلى التدهور الملحوظ في قيمة صافي بنود الموازنة إلى ١١١,٤ مليار جنيه بالسالب مقارنة بـ ٦٤ مليار جنيه بالسالب في شهر نوفمبر ٢٠٠٥. وفي الوقت نفسه إرتفع صافي المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة ١٠,٢٪ إلى ٣٠٦,٣ مليار جنيه (٧٥,٢٪ من صافي الأصول المحلية). مقابل زيادة قدرها ٥,٥٪ إلى ٢٧٧,٩ مليار جنيه في نوفمبر ٢٠٠٥ (٦٧,٧٪ من صافي الأصول المحلية) إلا أن هذا الارتفاع كان له أثراً محدوداً على تطور صافي الأصول المحلية.

كما إرتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (عدا البنك المركزي المصري) بنسبة ١٠,٦٪ خلال العام المنتهى في نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٥٩٥,٨ مليار جنيه. من بينها ٨٥,٨٪ وودائع غير حكومية. وفي نفس الوقت فإن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية بلغت ٥٨,٧٪ في نوفمبر ٢٠٠٦ مقابل ٦١,٣٪ في نوفمبر السابق. بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية ٥٣,٨٪ مقابل ٥٠,٢٪ في العام السابق. وقد إرتفعت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية بشكل طفيف لتسجل ٢٤,٣٪ مقابل ٢٤,٢٪ في نوفمبر ٢٠٠٥. في حين إرتفعت معدلات الدولار في الودائع خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٢٩,٤٪ مقابل نسبة بلغت ٢٨,٥٪ في العام السابق.

ولقد أبقى البنك المركزي أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (من خلال الآلية المعروفة بإسم الكوريدور) دون تغيير عند معدل ٨,٧٥٪ و ١٠,٧٥٪ على التوالي. وذلك خلال إجتماع لجنة السياسة النقدية الذي عقد في أول فبراير ٢٠٠٧. وبرر البنك المركزي هذا الإجراء بوجود بوادر اعتدال في العوامل المؤثرة على التضخم.

^٥ في ضوء التعديل المالي الجديد للعلاقة بين الخزنة وصناديق التأمينات الاجتماعية أصبح بإمكان قطاع الموازنة الاقتراض من الصناديق مباشرة بدلاً من اللجوء إلى بنك الاستثمار القومي كوسيط بين الخزنة والصناديق. وفي المقابل ستقوم الخزنة بخدمة الدين المستحق عليها للصناديق بشكل منتظم مما سيترتب عنه ارتفاع في مدفوعات بند الفوائد المدفوعة. على الجانب الآخر سيترتب على هذا التعديل تحسن في أرصدة النقدية لدى الصناديق وبالتالي ستنخفض قيمة التحويلات المخصصة للصناديق من قبل الخزنة تحت بند مدفوعات المزايا الاجتماعية.

^٦ إحصائيات الدين المحلي قيد المراجعة الشاملة بين وزارة المالية والبنك المركزي المصري.

^٧ الدين الحكومي الذي تتولى خدمته وزارة المالية.

وقد ارتفع معدل التضخم لأسعار المستهلكين خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٦ (على أساس سنوى) ليبلغ ١٢,٤٪ مقابل ٣,١٪ خلال ديسمبر ٢٠٠٥. وفى الوقت نفسه، فقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوى منذ بداية العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ١٠,٦٪ مقارنة بمتوسط بلغ ٣,٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وترجع الزيادة الحالية فى معدلات التضخم إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية بمعدلات عالية نتيجة الآثار المصاحبة لأزمة أنفلونزا الطيور. بالإضافة إلى زيادة الأسعار الإدارية لبعض السلع والخدمات مثل خدمات الإتصالات، وبعض المنتجات البترولية.

وحقق ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ فائض كلى بلغ ١,١ مليار دولار، ولكنه أقل من الفائض المتحقق خلال نفس الربع من العام السابق والذى بلغ خلاله ١,٨ مليار دولار. على جانب ميزان المعاملات الجارية، شهدت جملة الصادرات السلعية زيادة كبيرة بنسبة ٣٤,٢٪ لتصل إلى ٥,٤ مليار دولار وذلك نتيجة إرتفاع كل من الصادرات غير البترولية بـ ٥٣,١٪ إلى ٢,٩ مليار دولار وكذلك المنتجات البترولية بنحو ١٧,٥٪ إلى ٢,٥ مليار دولار بسبب استمرار أسعار البترول العالمية عند مستويات عالية وزيادة صادرات الغاز الطبيعى. وفى نفس الوقت سجلت جملة الواردات السلعية ٨,٥ مليار دولار بنسبة إرتفاع ١٥,١٪ إنعكاساً لاستمرار تنامي الطلب المحلى. كما إرتفعت متحصلات الصادرات الخدمية بنسبة ١٤,٣٪ إلى ٥,٣ مليار دولار وذلك فى ضوء الزيادة التى شهدتها إيرادات غالبية مكونات الصادرات الخدمية وفى مقدمتها السياحة وقناة السويس. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الصادرات الخدمية إلى الواردات الخدمية بلغت ٢٣٩٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وهو ما يعتبر أعلى معدل يتحقق منذ بداية العقد الحالى.

وفى نفس الوقت، استقرت تدفقات التحويلات الخاصة (تشمل تحويلات العاملين بالخارج) تقريبا عند مستوياتها فى العام السابق لتحقق ١,٣ مليار دولار. ومن ثم فقد ارتفعت جملة الإيرادات الجارية (شاملة التحويلات الرسمية) بنسبة ٢١٪ خلال يوليو - سبتمبر ٢٠٠٦ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وهو ما دفع الحساب الجارى ليحقق فائض قدره ١,٤ مليار جنيه مقارنة بفائض محدود بلغ ٠,٣ مليار دولار فى العام السابق كما سبق الإشارة. وعلى الجانب الآخر سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية صافى تدفقات للداخل بقيمة ٠,٤ مليار دولار نتيجة الزيادة الكبيرة والملاحظة فى صافى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفى نفس الإطار، فقد إستمرت المؤشرات الجيدة لأداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من ٢٠٠٧/٢٠٠٦. فقد سجل الفائض الكلى لميزان المدفوعات نسبة ١٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهى تقل عن النسبة المتحققة فى العام السابق التى بلغت ١,٧٪. وعلى العكس فقد ارتفع فائض ميزان المعاملات الجارية ليحقق ١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بـ ٠,٢٪ خلال يوليو-سبتمبر

٢٠٠٦/٢٠٠٥. كما إستمرت المتحصلات الجارية فى التفوق على المدفوعات الجارية، حيث بلغت نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية نحو ١١٢,٣٪ مقارنة بنحو ١٠١,٢٪ فى العام السابق. كما إرتفع مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٦٤٪ مقارنة بـ ٥٥٪ فى العام السابق. وأخيراً إنخفضت نسبة تغطية الإحتياطى الدولى للواردات بشكل طفيف إلى ٨,٥ أشهر مقارنة بـ ٨,٦ شهراً فى العام السابق.

وقد شهدت مؤشرات سوق المال المحلية إستمراراً فى تحسن أدائها خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٦. فقد إرتفعت قيمة مؤشر ٣٠ Case- لتصل إلى ٦٩٧٣ نقطة مقارنة بمستوياتها المحققة فى الشهر السابق التى بلغت ٦٥٦١ نقطة، وهو ما يمثل زيادة سنوية قدرها ٦٤٨ نقطة خلال العام المنتهى فى ديسمبر ٢٠٠٦ (بنسبة إرتفاع سنوى قدرها ١٠,٣٪). كذلك إرتفع رأس المال السوى بنسبة ١٧,١٪ خلال العام المنتهى فى ديسمبر ٢٠٠٦ ليسجل ٥٣٤ مليار جنيه (٨٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وفى الوقت نفسه، سجل مؤشر S&P / IFCC المصرى بنحو ٣٪ خلال الفترة يناير - نوفمبر ٢٠٠٦.

وتظهر المؤشرات القطاعية الأخرى تحسناً ملحوظاً فى أداء قطاع السياحة، حيث إرتفع عدد السياح الوافدين خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بـ ٨,٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى ليصل إلى ٤,٧ مليون سائح، كما إرتفع عدد الليالى السياحية بنسبة ٩٪ إلى ٥٠,٥ مليون ليلة سياحية مقابل ٤٦,٣ مليون ليلة سياحية خلال نفس الفترة من العام السابق .